



كلية الحقوق
قسم فلسفه القانون وتاريخه

أثر القانون الرومانى على الشرائع قديمها وحديثها

رسالة مُقدمة للحصول على درجة الدكتوراه

من الباحث

محمد عبد الحفيظ جاد عبد الحفيظ يوسف

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور / محمود عز العرب السقا

مشرفاً ورئيساً

رئيس مجلس الشعب الأسبق

أستاذ ورئيس قسم فلسفه القانون وتاريخه

كلية الحقوق – جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور / محمد على محبوب

عضواً

وزير الأوقاف السابق

أستاذ الشريعة الإسلامية – جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور / السيد عبد الحميد فودة

عضواً

عميد كلية الحقوق – جامعة بنها

أستاذ ورئيس قسم فلسفه القانون وتاريخه

١٤٤٠هـ - ٢٠١٨م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ }

صَلَّى اللَّهُ الْعَظِيمِ

سورة محمد الآية: [٧]

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مَثَلُ الَّذِي يَذْكُرُ رَبَّهُ وَالَّذِي لَا يَذْكُرُ رَبَّهُ مَثَلُ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ"

(صحيح البخاري)

باب فضل ذكر الله عز وجل

الجزء الخامس ص ٢٣٥٣

يقول الإمام الشافعي "رَحِمَهُ اللَّهُ" :

"العلم بطيء الزمام بعيد المرام ، لا يُدرك بالسهام ولا يُرى في المنام ، ولا يُورثه الآباء
والآعمام ، وإنما هي شجرة لا تصلح إلا بالغرس ، ولا تُغرس إلا في النفس ، ولا تُسقى إلا
بالدرس ، ولا يُحصل إلا لمن أنفق العينين وجثا على الركبتين ولا يُحصل إلا بالإستناد
على الحجر وافتراش المدر^(١) وقلة النوم وصلة الليل بالنهار . فمن طرق باب العلم وشق
طريقه حتماً هو ينقص من عُمر حياته الأسرية يُضيف عُمرًا إلى عُمر حياته العلمية ومن
ضغط على زناد قلمه مُجتهداً حتماً سيُصيب هدفه " .^(٢)

{ لا تترك لوالديك أقل ما تترك لأولادك }

{ عارٌ عليك أن تكتب ما ليس لك ، وسوء خلق أن لا تكتب ما عليك }

{ إنك لتبلغ من طاعة الناس لك بالحجة والإقناع ما لا تبلغه بالقوة والإخضاع }^(٣)

(قواعد رومانية)

(١) طين لرج مُتماسك .

(٢) مُقتبسة من مقدمة رسالة - د/ بلال عطيه حسين فرج الله - بطلان الشركات التجارية في القانون الفلسطيني
"دراسة مُقارنة" - جامعة الدول العربية - ٢٠١٥ م .

(٣) د / عبد العزيز فهمي باشا - قواعد وآثار فقهية رومانية - مطبعة فؤاد الأول - القاهرة - ١٩٤٧ م -
ص ٤٨ و ٤١ و ٤٢ .

إهداء

إِلَى أُمِّي وَأَبِي
المعلمين فِي الصغرَ وَالْمُرَبِّينَ فِي الكِبَرِ
إِلَى عَائِلَتِي
وإِلَى كُلِّ مَنْ عَاوَنَنِي وَسَاعَدَنِي .

الشكر والتقدير

الحمد لله الذى هدانى إلى معرفة ذلك الرجل الفاضل والمُعلم الماهر والفقيه العامر بالعلوم الكثيرة والمعلومات الوفيرة **الدكتور/محمود عز العرب السقا مُعلمى لا أقول ذلك رياءً ولا نفاقاً ، وإنما صدقاً وعدلاً ؛ لأنه رجل لا يخاف فى الله لومة لائم** ، فله من المواقف والآراء الصريحة الجريئة ، وكيف لا وقد وعى القرآن فى صدره وقد شُرُفت بأن علمنى بين جنابات تلك الكلية العريقة مما أفاض الله عليه من العلم، فضلاً عن خفض جناحه لمن جاءه يطلب العلم ، ولا أستطيع فى تلك السطور القليلة البسيطة المتواضعة شكر وتقدير ذلك العلامة الماهر والفقيه الحاذق والمحامى النابغ ، **العالم الدكتور / محمود عز العرب السقا جزاك الله عنا خير الجزاء وآتاك الله خير الثواب فى الدنيا والآخرة .**

والشكر موصول إلى **السيد الدكتور/ محمد على محبوب** الفقيه الماهر ذو العلم الرفيع صاحب الأسلوب العذب فى إلقاء العلم على تلاميذه، كما اشكر له تواضعة كذلك سعة صدره لما بذله من جهد ووقت لتنظيم وتقويم عملى البحثى كى يكون على النسق السليم، ويكفينا شرفاً أن يُناقش ذلك البحث المتواضع ، ونسأل الله أن يُثبت خُطاك، ويرفع قدرك فى الدنيا والآخرة .

والشكر ممدود إلى **السيد الدكتور / السيد عبد الحميد فوده** العالم المتواضع ، صاحب العلم الوفير والقدر الكبير، والسَّمت الطيب والخلق الحسن ، ذو المعرفة الواسعة، وهو يُعد من أصغر عمداء مصر سناً ولكنه أكبر قدراً ومكاناً ، ولم يأت ذلك من فراغ بل من فضل الله أولاً ، ثم كفاجه وعلمه وتواضعه الجَمَّ ثانياً ، وحُبِّ الناس له .. فزادك الله من علمه وفضله، ورفع قدرك فى الدنيا والآخرة .

الباحث

مُقَدِّمَةٌ

بِسْمِ اللَّهِ الْعَلِيمِ الْحَكِيمِ نَبْدَأُ . وَنُصَلِّي وَنُسَلِّمُ عَلَى أَشْرَفِ الْخَلْقِ أَحْمَدَ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَمَا بَعْدُ ...

نُودُ أَنْ نَوْضِحَ لِلْقَارِئِ فِي الْبَدَايَةِ أَنَّ هَذِهِ الْحَقْبَةَ مِنَ التَّارِيخِ ، أَلَا وَهِيَ "تَارِيخُ الْقَانُونِ الرُّومَانِي" قَدْ كَتَبَ فِيهِ الْكَثِيرُونَ مِنْ أَصْحَابِ الْعِلْمِ وَالْفُقَهَاءِ وَكِبَارِ الْأَسَاتِذَةِ الشُّرَفَاءِ ، وَأَنَّ هَذَا الْبَحْثَ الْمَتَوَاضِعَ الصَّغِيرَ لَا قِيَمَةَ لَهُ بِجَوَارِ مَا كَتَبَهُ فُقَهَاءُ الْقَانُونِ السَّابِقُونَ مِنْهُمْ وَالْحَاضِرُونَ ؛ وَلَكِنْ نُودُ أَنْ نُلقَى وَمِضَةً عِلْمِيَّةً أَوْ لَحَةً بَيَانِيَّةً نُوضِحَ فِيهَا تَارِيخَ الْقَانُونِ الرُّومَانِي وَمَرَاحِلَ تَطَوُّرِهِ وَمِنْ أَيْنَ آتَى بِتِلْكَ الْقُوَّةِ الْقَانُونِيَّةِ ، وَبِأَخْذِنَا الْحَدِيثَ إِلَى بَيَانِ مَصَادِرِ الْقَانُونِ الرُّومَانِي الَّتِي اسْتَقْبَلَتْ مِنْهَا مِبَادِئُهُ وَأَحْكَامُهُ الَّتِي جَعَلَتْ لَهُ هَذِهِ الْمَكَانَةَ الرَّاقِيَّةَ وَتِلْكَ الْمِثْلَةَ الْعَالِيَةَ بَيْنَ الْقَوَانِينِ ، وَمِنْ جَانِبٍ آخَرَ نُوضِحُ فِي (دِرَاسَةِ تَوْضِيحِيَّةٍ) مَدَى تَأْثِيرِ الْقَانُونِ الرُّومَانِي عَلَى الشَّرَائِعِ الْقَدِيمَةِ مِنْهَا وَالْحَدِيثِ .

وَقَدْ ثَارَ الْجَدَلُ حَوْلَ تَأْثِيرِ الْقَانُونِ الرُّومَانِي عَلَى الشَّرَائِعِ السَّامِيَّةِ ، فَكَانَ يَنْبَغِي عَلَيْنَا تَوْضِيحَ مَا هِيَ الشَّرَائِعُ مِنْ حَيْثُ أَصْلُهَا وَالْأَقْوَامُ الَّتِي نَزَلَتْ عَلَيْهِمْ ، وَمَصَادِرُهَا الْكَرِيمَةُ الَّتِي اسْتَقْتَتْ مِنْهَا أَحْكَامُهَا ، وَأَخِيرًا تَوْضِيحَ مَدَى تَأْثِيرِ الْقَانُونِ الرُّومَانِي عَلَى الشَّرَائِعِ السَّامِيَّةِ مِنْ عَدَمِهِ ، بِشَكْلِ مَوْضُوعِيٍّ وَعِلْمِيٍّ ، كَيْ يَكُونَ لِلْقَارِئِ الْفَائِدَةُ الْعِلْمِيَّةُ الطَّيْبَةُ الْمُبَسَّطَةُ دُونَ مِلَلٍ أَوْ حَشَوٍ أَوْ تَزْيِيدٍ فِي الْمَادَةِ الْعِلْمِيَّةِ .

وَعَلَى مَا سَبَقَ بَيَانَهُ ، كَانَ وَاجِبًا عَلَيْنَا تَوْضِيحَ أَهْمِيَّةِ دِرَاسَةِ الْقَانُونِ وَتَارِيخِهِ وَعَلَى الْخُصُوصِ "تَارِيخِ الْقَانُونِ الرُّومَانِي" ، (وَلَا نَقُولُ إِنَّ مِنْ لَيْسَ لَهُ تَارِيخٌ .. لَيْسَ لَهُ حَاضِرٌ أَوْ مُسْتَقْبَلٌ) ، وَإِنَّمَا نَقُولُ إِنَّ مِنْ يُدْرِكُ التَّارِيخَ عَلَى الْأَقْلِ سَيِّعِي مَا يُؤْمَرُ بِهِ الْحَاضِرُ وَيُحَاوَلُ أَنْ يُخَطِّطَ لِلْمُسْتَقْبَلِ ، لِأَنَّهَا سُنَّةُ اللَّهِ فِي كَوْنِهِ فَتَّارَةٌ يَتَأَخَّرُ الْعَقْلُ وَيَسْوَدُ الظُّلْمُ وَيَضِيقُ الْأُفُقُ فَتَنْحَدِرُ الْحَضَارَةُ ، وَتَّارَةٌ يَتَّسِعُ الْأُفُقُ وَتَتَفَتَّحُ الْمَدَارِكُ وَيُبْدِعُ الْعَقْلُ فَتَزْدَهَرُ الْحَضَارَةُ وَتَتَقَدَّمُ . وَقَدْ صَدَقَ الشَّاعِرُ حِينَ قَالَ :

يَزُولُ عَنِ الْأَرْضِ أَفْرَادُهَا ... وَتَبْقَى الشُّعُوبُ بِهَا وَالْأُمَمُ

وعلى وجه موضوعى وعلمى وبطريقة موجزة واضحة سنوصى فى آخر البحث بعدة توصيات من الأهمية بمكان وجديرة بالتطبيق ، وماهى إلا تطبيقات كانت موجودة فى السابق فنرجو تفعيلها أو تقنينها كى ننهض بالأفراد والمجتمع وتصعد مصر إلى المكانة العالية التى كانت تحتلها بين الأمم فى السابق. وفى ختام تلك المقدمة الوجيزة ، نرجو من الله أن يتقبل منا ذلك البحث ، وأن يجعله علماً يُنتفع به ، وقد صدق الشاعر حين قال فى مدح العلم وقيمة الكتاب الكبيرة : نعم الأئیس والجلیسُ كتابٌ .. تسلوبه إن خانت الأصحابُ
لأمُفشيأ سرأ إذا استودعته .. وبه لعمرى حكمة وصوابٌ .
وعلى الله التيسير فى الدنيا والآخرة .

تمهيد :

من واقع التفاصيل التي شهدها الإنسان الأول في الطبيعة ، وجد أنه من المفيد أن يعيش في جماعة ، بإعتبار ماتقدمه له من ضمان وحماية من الأخطار المحيطة في البيئة التي يعيش فيها، حيث نواه الأسرة الأولى-والإنسان لا يدوم على حالٍ واحد بل تعثره أحوال مُتغيرة من الصحة أو المرض والقوة أو الضعف^(١) -وعلى هذا برزت التجمعات البشرية الصغيرة ، والتي هيأت له فرصة اللقاء وتوسيع مجال الإتصال ، وبالتالي تحقيق التنوع في العلاقات والتي نجم عنها ، مسألة العيش المشترك بين الرجل والمرأة ، وبالتالي بدأ يتم رسم معالم وسمات العلاقات الاجتماعية في بيئة بعينها^(٢) . وبالتالي تظهر المجتمعات وتنظيماتها ، ومن ثم مولد الشرائع القانونية القديمة .

وكان من ضمن الشرائع القديمة القانون الروماني الذي كان له المكانة المرموقة بين الشرائع القانونية القديمة لفائدته الكبيرة، وفيما يلي نوضح ماهية القانون الروماني ذلك القانون الذي نشأ وطُبّق في المجتمع الروماني مُنذ نشأه رومًا في القرن السابع أو الثامن تقريباً قبل الميلاد حتى تقنينه في مجموعات الإمبراطور جُستينيان في القرن السادس الميلادي وذلك لايلغى مجد القانون الروماني الذي ظل في أوروبا حتى صدور التقنينات الحديثة خلال القرن ١٩ الميلادي ، بالإضافة إلى أن مجموعات جُستينيان القانونية كان لها أكبر الأثر في تطور القانون الروماني الأخير ، وبصدورها استقرت القواعد القانونية الرومانية وظهرت بالشكل الذي نعرفه حتى الآن^(٣) مكانة ، وقد واجهت من الكثير التقليل من فائدة هذا القسم في مجال القانون - قسم "تاريخ القانون وفلسفته" - . وعندما عرفنا القانون الروماني في تعريف وجيز نتطرق إلى أهميته دراسته ثم نوضح في سطور دوافع إختيار الموضوع ويلي ذلك خطة الدراسة .

(١) د/ محمد شُعيب عبد المقصود - زرع الأعضاء البشرية من حيث المشروعية وضوابطها - رسالة دكتوراه - كلية الحقوق ، جامعة القاهرة - ٢٠١٧ - ص ١ .

(٢) د/ إسماعيل نوري الربيعي - موسوعة تكوين البشرية - المجلد ١ - الطبعة الأولى - ٢٠١٢ - ص ٢٩ و ٣٠ .

(٣) د/ صوفى أبو طالب - تاريخ القانون في مصر - الجزء الأول في العصرين البطلمي والروماني - دار النهضة العربية - ط ٢٠٠٢ - ص ٤١ وما بعدها .

١-أهمية دراسة القانون الروماني :

وترجع أهمية دراسة القانون الروماني لعدة عوامل وأسباب تُوضحها على النحو التالي :

أولاً : الأسباب العلمية والعملية :

تمكن الفقهاء الرومان - بما لديهم من ملكة قانونية فذة - من تصوير القانون ليس فقط باعتباره فناً ، بل أيضاً باعتباره علماً قائماً بذاته يختلف عن بقية العلوم الاجتماعية ، كالدين والفلسفة والأخلاق . وإن كان يتأثر بها سواء في نشأته أم في تطوره ، وهذه النظرة دفعتهم إلى وضع الأسس العلمية التي تقوم عليها دراسة القانون .

وما زالت هذه الأسس هي العماد الذي تقوم عليه الدراسات القانونية الحديثة . وبالنظر للقيمة العلمية للقانون الروماني فإن جميع جامعات العالم تدرس هذا القانون سواء البلاد التي تعتمد عليه كمصدر تاريخي لقانونها مثل أوروبا والبلاد العربية أم البلاد التي يقوم نظامها القانوني على غير القانون الروماني مثل البلاد الأنجلوسكسونية والإتحاد الروسي والشرق الأقصى كاليابان والصين إلخ .

أما بالنسبة للأسباب العملية فكانت دراسة القانون الروماني لازمة لفهم القانون الخاص الوضعي المعاصر ؛ ويرجع ذلك إلى أن معظم القواعد القانونية والمبادئ الأساسية التي تُكون الهيكل العام للفكر القانوني الأوروبي المعاصر مازالت رومانية ، سواء من حيث مدلولها أم صياغتها أم مصطلحاتها ، وقد قيل بحق : "لا يجوز لمن يتحرى الأصالة في بناء كيانه القانوني ويتوخى الإستقامة لتكوينه الفقهي أن يكون بمعزل عن دراسة قانون روما " ^(١) ، كما أنه المصدر التاريخي لقانون نابليون الصادر في فرنسا عام ١٨٠٤ م ، وعنه نقلت التقنيات الأوربية والتقنيات التي صدرت في البلاد العربية منذ نهاية القرن التاسع عشر ؛ وهو ما جعل للقانون الروماني مكانة سامية بين الشرائع القانونية الحديثة أيضاً . فالقانون الروماني يُعد - بالنسبة لمُعظم قوانين الدول الحديثة - المصدر التاريخي الذي أخذت منه مُعظم القوانين والأصل الذي تفرعت عنه .

(١) د/ محمد بدر - القانون الروماني - د.د - جامعة عين شمس - ١٩٨٤م - ص ٣ .

ثانياً : صفته العالمية: يتميز القانون الروماني بصفته العالمية ، حيث كان في العالم القديم مطبقاً على معظم البلاد المتقدمة ، بل سنرى أن القانون الروماني- بالشكل الذي انتهى به مجموعات جستنيان- هو في الواقع نتيجة امتزاج ساهمت فيه معظم الحضارات القديمة بنصيب . على أن القانون الروماني لم يبدأ قانوناً عالمياً ، ولكنه على العكس بدأ قانوناً متواضعاً ، ليحكم شعباً صغيراً يسكن مدينة صغيرة ويعيش على الزراعة عيشة تكاد أن تكون عيشة بدائية . ولكنه مالبث أن انبسط سُلطانه باتساع سُلطان رومانيا في إيطاليا ثم في حوض البحر الأبيض المتوسط ، وهكذا امتدت هذه المدينة الصغيرة إلى أن أصبحت إمبراطورية واسعة يخضع لها معظم العالم المتقدم في ذلك الوقت ، ولاشك أن ذلك القانون الذي نشأ ليحكم مدينة ضيقة الحدود لم يعد يصلح -إذا لم تتناوله الأيدي بالتهذيب - ليحكم إمبراطورية مُترامية الأطراف . فالتوسع الإمبراطورية ترتب عليه ازدياد التجارة الدولية ، فدخل الرومان في علاقات مع سُكَّان البلاد الأخرى ، وبدا القانون الروماني القديم غير صالح ولا كافٍ ليحكم هذه العلاقات الجديدة ، فهو برسمياته وشكلياته يقصر دون مُجاراة ما تحتاج إليه التجارة الدولية من سرعة في المعاملة . أمام هذه الظروف هُذبت قواعد القانون الروماني العتيق ، ونشأت فيه قواعد جديدة تُلائم العصر الجديد ، واستطاع القانون الروماني أن يُسَّير الإمبراطورية الرومانية في اتساعها من جهة ، ومن جهة أخرى فقد كانت لشعوب الإمبراطورية قوانين سائدة فيها قبل خضوعها لحكم الرومان ، ومعظم هذه القوانين كان مزيجاً من عادات محلية وقواعد القانون الإغريقي . فلما امتد سُلطان روما إلى هذه الشعوب تأثر القانون الروماني بقوانين تلك البلاد وعاداتها ، كما تأثرت هذه القوانين وتلك العادات بقواعد القانون الروماني ، وهذا ما سنتحدث عنه -إن شاء الله -في الباب الثالث . وهذا ما أدى إلى تغيير القانون الروماني في عصر الإمبراطورية السفلى عما كان في العصر العلمي حتى انتهى إلى مجموعات جستنيان^(١) .

هذه الصفة العالمية التي اتصف بها القانون الروماني في تطوره هي التي ساعدته على أن يكون في العصور الحديثة الأساس العالمي لمُعظم تقنيات الدول .

(١) الأستاذان / بدر والبدرأوى - مبادئ القانون الروماني "تاريخه ونُظمه" - مطابع دار الكتاب العربي بمصر - ١٩٥٤ ص ٣ وما بعدها .

ثالثاً : مُقاربتة للكمال فى تَنظِيم قواعده وعلوها : فالباحث فى القانون

الرومانى يُدهشه ذلك السمو فى التفكير الذى كان عليه فقهاء الرومان ، ولاشك أن مُناقشتهم مازالت إلى الآن نموذجاً للجدل القانونى الرفيع ، فقد كانت لديهم تلك القدرة اللازمة لرجل القانون : القدرة على استخلاص المبادئ العامة وصياغتها حتى يمكن بعد ذلك تطبيقها على نوع معين من الوقائع والأحداث . ولقد تأثر فقهاء القانون الرومانى وعلى الخصوص فى أواخر العصر الجمهورى- بالفلسفة اليونانية ، تأثراً بدأ فى مواضع عدة . على أن فقهاء الرومان حَرَصُوا دائماً على عَدَم الخلط بين الفلسفة والقانون ، وعلى اعتبار القانون علماً قائماً بذاته قد يتأثر فى بعض حلوله وقواعده باعتبارات فلسفية ، ولكن مُستقل عَن الفلسفة ومُتميز عنها .

ولقد كان للفقهاء النصيب الأكبر فى تقدم القانون الرومانى وفى بقاءه إلى الآن كأساس لمعظم الشرائع . فنظرياتهم وتقسيماتهم ومصطلحاتهم مازالت إلى الآن مُشتركة بين التشريعات الحديثة . فالقانون الرومانى هو بحق اللغة العامة للفقهاء العالمى (lingua franca) .

ولقد بدت ميزة القانون الرومانى فى قربه من الكمال وعلوه ، بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية ، للقبائل المتبربرة التى تعرضت لغزواتها أوروبا فى بدء العصر الوسيط ، التى استقر بها المقام هناك فأُسست فيها دويلات . ذلك أن هذه القبائل لم تكن لها حضارة يمكن أن تُدان الحضارة الرومانية ، وإنما كانت قبائل تعيش فى الغابات وتحترف الغزو ولا تُعرف استقراراً ولا تجارة ؛ ومن ثم كانت عاداتها بدائية ، وقواعدها العُرفية قليلة لا تُنظم إلا بعض مسائل أولية . وكان قوام العادات الجرمانية- مثلاً- إعطاء الزوج حقوقاً على ملكية زوجته وإعطاء السيد حقوقاً على تابعيه . ولكن عندما بدأت هذه القبائل تستقر فى المدن وتُحيا حياة الحضر ، ظهرت حاجتها إلى التجارة وبالتالى إلى القواعد المنظمة لها ، وهى لم تجد هذه القواعد فى عاداتها الخاصة ، وإنما وجدتُها فى القانون الرومانى الذى أدهشها بدقة تَنظِيمه وتناوله كل مسألة طرأت لها فى حياتها الجديدة .

رابعاً : طول عُمَر الإمبراطورية الرومانية : ساعد على تدعيم مركز القانون

الروماني ، ذلك هو علو مكانة الإمبراطورية الرومانية نفسها . فلا شك أن طول عُمَر هذه الإمبراطورية واتساع رقعتها كانا من الأسباب التي عززت مركزها القانوني . فلقد عاشت الإمبراطورية الرومانية في الغرب مُدَّة أحد عشر قرناً ، وامتدت وعاشت في الشرق حتى سقوط القسطنطينية في يد محمد الفاتح . وهذا التاريخ الطويل الذي عاشته الإمبراطورية الرومانية هيأ لقانونها الأسباب التي تجعله قانوناً صالحاً لكل زمان ، يمتد حتى بعد انحلال الإمبراطورية الرومانية . ففي الغرب لم يخفف القانون الروماني باختفاء الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس نتيجة لغزوات القبائل المتبربرة . وإذا كان القانون الروماني قد احتفى مدة طويلة بسبب هذه الغزوات إلا أنه عاد وبعث من جديد في العصور الوسطى ، حينما أحس أهل ذلك العصر بِسُمُو قواعد القانون الروماني على قواعدهم العُرفية ، فعَلَّبُوهُ - وخاصة فيما يختص بالالتزامات - على هذه القواعد خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر وعلى الخصوص القرن الرابع عشر . وفي القرنين الخامس عشر والسادس عشر نجد قواعد مُستمدة من القانون الروماني مُطبقة أمام المحاكم في فرنسا وإيطاليا وألمانيا ؛ حتى القرن الثامن عشر وأشهر فقهاء بوتييه (Pothier) كان من شُراح القانون الروماني ، إذ وضع شرحاً هاماً لموسوعة جستنيان (Digesta) .

خامساً : مُساندة الكنيسة للقانون الروماني : ساعد على نجاح القانون الروماني وبقائه

أساساً للتشريعات الحديثة ذلك هو تعضيد الكنيسة له في أول الأمر ، ذلك التعضيد الذي كان له فضلٌ كبير في إنتشار القانون الروماني في العصور الوسطى . وتفصيل ذلك أنه بعد سقوط الإمبراطورية الغربية كانت القاعدة هي شخصية القوانين ، بمعنى أن المحاكم لا تطبق قانونها المحلي ، وإنما تطبق قانون المدعى عليه . وقد فضلت الكنيسة تطبيق القانون الروماني فيما يختص بأعضائها . فكل المسائل التي تتصل بملكية رجال الدين كانت خاضعة للقانون الروماني . ومن هنا جاء قولهم ، إن الكنيسة تحيا وفقاً للقانون الروماني (ecclesia vivit lege romana) . ومما لاشك فيه أنه عندما تكونت قواعد القانون الكنسي وأصبح نظاماً مُتميزاً بذاته ، أعفت الكنيسة نفسها من الخضوع لأحكام القانون الروماني ، بل إنها ناصيته العدا في كثير من الأحيان ، ولكن ذلك كان بعد أن تأيد مركز القانون الروماني وبعد أن ثبت قدمه . أما قبل ذلك ، وفي بداية كفاح القانون الروماني ، فإن

مصيبه كان لاشك يختلف عن هذا المصير الذى آل إليه لولا أن الكنيسة ورجالها - وهم الطبقة المستنيرة في المجتمع - ناصبوه العدا .

تلك هي الأسباب التي هيأت للقانون الروماني منزلته العالمية بين الشرائع القديمة والحديثة على السواء ولاشك انه وجدت في العالم القديم شرائع أخرى ، حكمت هي الأخرى إمبراطوريات كبيرة ، ولكن لم يكن لها هذا النصيب الذي كان للقانون الروماني ، ولهذا لا يكاد يدرس في الجامعات الأجنبية كدراسة تاريخية إلا القانون الروماني . والسبب في ذلك يرجع في كثير من الأحيان إلى صعوبة تتبع قواعد هذه الشرائع بشكل قاطع للشك ، وهذا يصدق على القانون البابلي والاعريقي مثلاً . أما القانون المصري القديم ، ونقصد به قانون مصر الفرعونية^(١) ، فهو قانون استمر مدة طويلة لأنه عاصر مدينة عاشت مدة كبيرة من الزمن . فهو من هذه الجهة يشبه القانون الروماني ، وكان من الممكن ان يكون هو الآخر نموذجاً لدراسة الشرائع دراسة تاريخية ، ولكن قدر مانعرفه عنه ضئيل لا يكفي لتدريسه على هذا الأساس . هذا إلى أن وثائقه التي يمكن الرجوع إليها ليست في متناول رجال القانون بسبب اللغة التي كتبت بها . أما القانون الروماني فوسائل دراسته ميسرة ووثائقه في متناول الجميع .

ومما سبق سرده أصبح القانون الروماني نموذج للدراسة القانونية التاريخية فدراسة هذا القانون نرى مثلاً فريداً لكيفية نشوء الشرائع وتطورها ووسائل هذا التطور وأسبابه ودواعيه .

على أن لدراسة القانون الروماني بالنسبة لقانوننا الوضعي أهمية مباشرة . فمن المعروف أن المجموعة المدنية القديمة أخذت عن مجموعة نابليون ، وهذه الأخيرة أخذت عن كتابات شراح القانون الفرنسي القديم ، وعلى الخصوص بوتيه (pothier) . وهؤلاء إنما كانوا يفسرون القانون الروماني كما فهموه . فكأن القانون الروماني هو في الواقع المصدر التاريخي لقانوننا المدني . على أن شراح القانون الفرنسي القديم قد وقعوا في كثير من الأخطاء

(١) من الجدير بالذكر أن العلماء قد اختلفوا ، ولا يزالون مختلفين ، في تحديد بداية التاريخ المصري وتحديد الزمن الذي تم فيه توحيد القطرين ، ولم يكن تقسيم ما بعد التوحيد إلى إحدى وثلاثين أسرة الذي قام به الكاهن المصري مانيتون Manethon في القرن الثالث قبل الميلاد بمن شياً في ضبط هذا التحديد لم اعتوره ، وغيره من الوثائق في هذا الشأن من نقص واضطراب . أنظر في ذلك د/ محمد بدر - بحث في تاريخ القانون المصري في العصر الفرعوني - مجلة العلوم القانونية والإقتصادية - العدد الأول - السنة الخامسة عشر - كلية الحقوق ، جامعة عين شمس - يناير ١٩٧٣ م - ص ٢٨٣ .

عندشرحهم يُنظم القانون الروماني ، وقد انتقلت هذه الاخطاء عنهم إلى المجموعة المدنية الفرنسية^(١) .

ويلاحظ أن صدور المجموعة المدنية المصرية الجديدة لم يُغير في هذه الحقيقة السابقة . فالقانون المدني الجديد مازال أساسه الأول هو القانون الروماني ، وإن رجع واضعوه أيضاً إلى مصادر أخرى أهمها الشريعة الإسلامية ثم القانون المقارن .

فدراسة القانون الروماني لازمة إذن لتفهم قانوننا الحالي ، متى سلمنا بأننا لانستطيع فهم الحاضر إلا على ضوء الماضي ، ومتى علمنا بأن من يتصدى لعلم القانون بالدراسة أو التدريس يجب عليه ألا يُدرس الأنظمة الحالية كما هي ، بل عليه أن يُفتش عن أصلها ، ويبحث في ماضيها .

٢- دوافع إختيار الموضوع: من أسباب إختيار الموضوع توضيح مكانة القانون الروماني ومدى تأثيره على قوانين الدول القديمة والحديثة ، ومن أسبابه أيضاً وجود بعض الإتجاهات التي تدعي أثر القانون الروماني في الشرائع السماوية ، فكأن ينبغي علينا أن نواجه تلك الإتجاهات في دراسة توضيحية و بشكل موضوعي وحيادي ، ولا نترك مساعدة د/ محمود السقا في إختيار موضوع البحث .

٣- خطة الدراسة: أردنا أن نتكلم في أول منهج البحث عن نشأة القانون الروماني الذي يُمهد الطريق إلى الحديث عن مصادر ذلك القانون العريق ، وهل أثر في شرائع العالم القديم والحديث من عدمه ، وعلى النحو التالي نوضح منهج الدراسة :

الباب الأول : نشأة القانون الروماني وتاريخه .

الباب الثاني : مصادر القانون الروماني.

الباب الثالث : تأثير القانون الروماني في الشرائع ومدى تأثره بها .

(١) د/ الأستاذان بدر والبدرأوى - المرجع السابق - ص ٨٧ .

الباب الأول

نشأة وتاريخ القانون الرومانى